



الاستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية

دراسة حالة (إدارتي أوباما وترامب)

Continuity and Change in the Determinants of the American Foreign Policy Concerning The Palestinian Question
A Case Study (The Obama and Trump Administrations)

د. هزار إسماعيل

أستاذ مساعد، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.19>

تاريخ الاستلام: 2024/11/09 ؛ تاريخ القبول: 2025/01/16 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/02

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على الإستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الدور حيال القضية الفلسطينية- فترة إدارتي أوباما وترامب (الفترة الرئاسية الأولى) -، بغية الكشف عن معالم الإستمرار والتغيير في محددات السياسة، وتحليل التطورات الطارئة على السياسة الخارجية الأمريكية لمعرفة دوافعها المعلنة وإرتباطها بالمصالح وأثرها على القضية الفلسطينية، وتحقيقاً لذلك إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن الولايات المتحدة لم تكن يوماً جادة وصادقة في المبادرات التي قدمتها لحل القضية الفلسطينية، إذ تبين أن الهدف وراء تلك المبادرات كان فقط إدارة الصراع وكسب الوقت لصالح إسرائيل، لفرض حقائق على الأرض تستفيد منها إسرائيل. وأوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: عدم المراهنة على الإدارة الأمريكية في إحداث أي تغييرات إيجابية لصالح الفلسطينيين أو في الضغط على "إسرائيل"، والتأكيد على تقوية الصف الداخلي الفلسطيني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني حمايةً للحق الفلسطيني في مواجهة الضغوط المحتملة، وتنشيط العمل السياسي والإعلامي لدعم القضية الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً. الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، محددات السياسة، القضية الفلسطينية، الإدارة الأمريكية.



Abstract:

The study aimed to know the continuity and change in the determinants of the foreign policy concerning the Palestinian question in the period of the Obama and Trump administrations, for the purpose of uncovering the features of continuity and change in the policy determinants and analyzing the emergent developments in the American foreign policy in order to know their declared motives and their connection with the interests and their effect on the Palestinian question. In order to achieve this, the study adopted the descriptive historical and analytical methodology.

The study concluded the following results: The United States has never been serious and honest in the initiatives which it offered to solve the Palestinian question. For it was indicated that the aim behind these initiatives was only managing the conflict and gaining time for the benefit of Israel in order to impose realities on the ground from which Israel benefits.

The study offered a number of recommendations the most important of which are: not betting on the American administration in effecting any positive changes for the benefit of the Palestinians or in putting pressure on Israel, and emphasizing the strengthening the Palestinian internal ranks and rearranging the Palestinian house for protecting the Palestinian right in confronting the potential pressures and activating the political and media work for supporting the Palestinian question on the Arab, Islamic and international levels.

Keywords: American foreign policy, Policy determinants, The Palestinian issue, The American administration.

المبحث الأول:

تمهيد:

يواجه كافة الرؤساء الأمريكيون نفس المشاكل الموروثة لهم في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتوجب على كل رئيس أمريكي التدخل المباشر في حل تلك المشكلات، لا رغبة بحلها من جذورها، وإنما للحفاظ على هيبة أمريكا في المنطقة. لذا نجد أن رؤساء أمريكا لا يستطيعون أن يخرجوا من المسار العام للسياسات الأمريكية الإستراتيجية في دعم حلفائها في المنطقة، والخروج من خط الدفاع عن دولة "إسرائيل" كحليف إستراتيجي وحيد في الإقليم.

ومع فوز ترامب عام 2017، الذي يحمل رؤية تقوم على عقد الصفقات للتعاطي مع مشاكل المناطق المختلفة من العالم، وسياساته يكتنفها الكثير من الغموض في العديد من الملفات والقضايا، مما أثار الجدل في أوساط المحللين والباحثين للحديث عن الموقف المستقبلي للولايات المتحدة حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: هل سيكون موقفا محايدا؟ وهل سيتم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة؟ وهل ستعطي واشنطن الضوء الأخضر لبناء المستوطنات؟ وهل يمكن إدارة الظاهر لإسرائيل؟ وهل ستعلن نهاية "حل الدولتين"؟ وغير ذلك من الأسئلة.

أولا: مشكلة الدراسة:

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود من الزمن أي منذ إدارة (نيكسون) إلى إدارة باراك أوباما على ثبات مواقفها حيال القضية الفلسطينية، بالتوازي مع ضخ المساعدات المباشرة للجانب الإسرائيلي بهدف الحفاظ على التفوق الإسرائيلي الإستراتيجي بالمنطقة، وفي عهد باراك أوباما بدأنا نلمس زيادة التوسع الإستيطني الإسرائيلي



والتي شكلت معضله أمام التوصل إلى حل القضية الفلسطينية. الأمر الذي دفعها إلى الأحجام عن استخدام حق النقض الفيتو حيال قرار إدانة وشجب الإستييطان في الضفة الغربية. ومنذ فوز ترامب للحكم طرأ تغيير واضح على محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية. وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما معالم الإستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ما بين إدارتي أوباما وترامب؟ والذي تنفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية؟
 2. ما هو طبيعة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التغيير السياسي على القضية الفلسطينية؟
 3. ما هي التطورات السياسية الأمريكية تجاه القضية وما هي دوافعها المعلنة ارتباطا بالمصالح الحيوية والإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟
 4. ما هي المقترحات والتصورات لكيفية التعامل الفلسطيني مع هذه السياسة بما يفيد المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني؟
- ثانيا: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها لا يوجد تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية - فترتي حكم باراك أوباما ودونالد ترامب - على القضية الفلسطينية. والتي انبثقت عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد محددات للسياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية.
2. لا يوجد هناك تأثير للتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية.
3. لا يوجد هناك تطورات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
4. لا يوجد هناك تصورات لكيفية التعامل الفلسطيني مع السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية؟
2. التعرف إلى طبيعة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التغيير السياسي على القضية الفلسطينية؟
3. تحليل تطورات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية ومعرفة دوافعها المعلنة ارتباطا بالمصالح الحيوية والإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.



4. لقاء الضوء على مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومحاولة تقديم تصور مقترح لكيفية التعامل الفلسطيني مع هذه السياسة بما يفيد المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

رابعاً: أهمية الدراسة:

استندت الدراسة في أهميتها إلى مجموعة من الإعتبارات وهي على النحو الآتي:
أ. اعتبارات نظرية: من خلال السعي نحو الإسهام في الجهد العلمي وإثراء النظر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

ب. اعتبارات علمية: تتضح أهمية الدراسة العلمية بواقع متغيرين أساسيين، الأول محددات السياسة الخارجية الأمريكية، والثاني القضية الفلسطينية.

خامساً: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

- الحدود الزمانية: إقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين إدارتي أوباما وترامب (الفترة الرئاسية الأولى).
- الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على رصد الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في عملية تغيير السياسة الخارجية الأمريكية.

سادساً: منهجية الدراسة

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي، بحيث يتم وصف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتحليلها ومعرفة أبعادها، وربط المتغيرات ببعضها البعض وتفسير النتائج، وتكمن أهميته هنا لمعرفة وتحليل ما حققته السياسة الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية.

سابعاً: مصطلحات الدراسة: الدور، السياسة الخارجية الأمريكية

1. الدور: وتميز الوظائف بين الأطراف ويرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، ولكل وظيفة أدوار معينه ترتبط بها وتتيح تطبيقها وتطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، ونميز تقليدياً بين الأدوار الفطرية والأدوار المكتسبة، فالأدوار الفطرية هي أدوار طبيعية مرتبطة بالجنس والعائلة. الخ، أما الأدوار المكتسبة التي يكتسبها الفاعلون من خلال حياتهم الاجتماعية والأمنية والسياسية، الخ. (اللمع، 2005)
2. السياسة الخارجية الأمريكية: مصطلح يراد به تحديد الوسائل والأدوات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً لأهدافها.



المبحث الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

ترتبط السياسة الخارجية الأمريكية بالسياسة الداخلية ارتباطاً وثيقاً، والتي تؤثر فيها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار، فعلى مستوى صانعي القرار الخارجي يؤدي البيت الأبيض ممثلاً بالرئيس ومستشاريه، ووزراء الخارجية ووزارة الدفاع، والكونجرس الأمريكي دوراً مؤثراً في توجيه وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، كما تؤدي جماعات المصالح والضغط وعلى رأسها اللوبي الصهيوني دوراً كبيراً في التأثير على هذه المؤسسات. وعندما وصل دونالد ترامب لسدة الحكم، وصل وفق فلسفه ومنظوره التغيير في السياسة العامة الأمريكية داخلياً وخارجياً لإعادة احياء الوضع الداخلي الأمريكي، واصلاح ما افسد في العلاقات الخارجية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط في عهد سلفه باراك أوباما مع دول المنطقة بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، ذلك لأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على محددات داخلية وخارجية عدة، تشمل الرأي العام وفكره، وجماعات الضغط، وبخاصة جماعات الضغط الصهيونية ونفوذها السياسي القوي في واشنطن، بالإضافة إلى عامل النفط، والكيان الإسرائيلي ودوره كقاعدة استراتيجية في المنطقة. (الويتز، 1996) لهذا بالرغم من تعاقب الإدارات الأمريكية الحاكمة ألا أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية يمكن حصرها في الآتي:

أولاً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

أدت العديد من المحددات دوراً هاماً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وصنعها، تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وتتنوع هذه المحددات بين محددات داخلية ومحددات خارجية وسيتم تناول أهم المؤثرات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وهي العلاقات الأمريكية العربية، والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

أ. العلاقات الأمريكية العربية

بدأت العلاقات العربية الأمريكية تتطور منذ القرن العشرين، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، واستقلال العديد من الدول العربية لتصبح بعد اكتشاف النفط العربي أكثر فاعلية وتطوراً وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية نقاطاً رئيسية وجهت سياستها تجاه المنطقة العربية، والتي تشكل برمتها المصالح الأمريكية في المنطقة والمتمثلة في النفط العربي علماً بأن الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربي مصدر البترول الرئيس للولايات المتحدة، فهو شريان النشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم. فقد أوضح أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي مدى أهمية بترول الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، فحرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها



لمدة عام سيطراً عليه انخفاض في إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 مليار دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبه 2%، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم، في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة في العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، فإذا كان هذا التقرير يدور حول أهمية بترول السعودية وحدها، فماذا ستكون الأهمية حول بترول الشرق الأوسط كله. (القرم، 2007) إضافة إلى أهمية الممرات المائية العربية والتي يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهمها في العالم منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، مما يعطي المنطقة أهمية عسكرية وإستراتيجية واقتصادية، إذ أن معظم تجارة النفط وغيره تمر من خلال هذه الممرات المائية، لذلك يجب منع نشوب أي صراع إسرائيلي-عربي مسلح خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إغلاق هذه الممرات وتعطيل مصالحها الإستراتيجية في هذه المنطقة. (راضي، 2010:69)

وأخيراً الأسواق العربية وخاصة دول الخليج أيضاً التي تعتبر سوقاً للبضائع الأمريكية، وتضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، فالمنطقة العربية أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، والذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحولية والتكنولوجية.

ب: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل علاقة خاصة وغير عادية بالمقارنة بعلاقة كل من الدولتين بالدول الأخرى، فإسرائيل تعتمد اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً على الولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت هذه الدراسة إبراز طبيعة التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، ودور اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال توضيح التحالف الأمريكي الإسرائيلي والذي يعتبر نموذجاً مختلفاً للعلاقات بين الدول، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل ما يقارب 3.2 مليار دولار سنوياً على صورة مساعدات مباشرة من الحكومة الأمريكية، هذا إلى جانب المساعدات العسكرية والتكنولوجية الأخرى. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الدعم الاعتماد على إسرائيل كقوة إقليمية في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، فواشنطن تنظر للكيان الإسرائيلي على أساس أنه رصيد إستراتيجي يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة في حماية مصالحها. حيث بنيت العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على أسس عدة يمكن ذكر أهمها في الآتي: (راضي، 2010:74)

1. إسرائيل هي الشريك الإقليمي القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والتي سبق الإشارة إليها.

2. ضمان أمن وبقاء إسرائيل والقناعة بالنظام الديمقراطي الذي يشكل الإمتداد الحضاري والتكنولوجي الغربي.



3. التفوق العسكري الإسرائيلي وما له من ميزة تكنولوجية في مواجهة أي ائتلاف، هو ضمان تحقيق الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بما يحقق المصالح الأمريكية.
 4. التعاون الإستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي، أصبح يستند إلى تبادل المصالح المشتركة، مع ضمان تحقيق التفوق المطلق لإسرائيل على جيرانها، والتعاون الثقافي بين البلدين لمواجهة التهديدات المشتركة.
 5. ضرورة اعتراف الدول العربية بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود امنية والمرور في الممرات البحرية، وعدم الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.
 6. استمرار الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل بدعمها "سياسيا-اقتصاديا-عسكريا" وتأييدها في المحافل الدولية لتحقيق دوافعها التوسيعية بالمنطقة واستخدامها كعامل ردع ضد الدول العربية.
- اضافة إلى أن اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية له دورا مؤثرا في صناعة القرار السياسي الأمريكي الخارجي، وبخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولها 75 منظمة مستقلة موالية لإسرائيل تعمل على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، متحدة من خلال منظمة آيباك، حيث نجحت في الإبتزاز والتأثير بشكل كبير على صناعه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الرئيس الأمريكي وموظفي البيت الأبيض والكونجرس ووزارة الخارجية.
- فاللوبي الصهيوني من بين كل جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية له قدرة هائلة على التأثير في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي رسم السياسة الخارجية تجاه العالم العربي، حيث وصف أحد الدبلوماسيين الأمريكيين اللوبي العربي منقسما على نفسه، خلافا للوبي الصهيوني الذي يأتي وبيده قائمة محددة بالمطالب. (عذاب، 2010:17).

ثانيا: استراتيجية أمريكا تجاه الشرق الأوسط:

يمنح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة للرئيس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتتضح توجهات الرئيس من خلال فريق ادارته الذي يختاره، وهذا يدفعنا إلى قراءة توجهات الرئيس الأمريكي وفريقه، التي انعكست بشكل كبير على أداء السياسة الخارجية الأمريكية.

يمكن القول إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، منذ نشأة الولايات المتحدة، يوضح أن تلك السياسة تتغير دوريا وبشكل روتيني من توجه إنعزالي إلى آخر تدخل من فترة إلى أخرى، بحيث إنه يمكن توقع التغير من توجه لآخر في لحظات تاريخية معينة، فالسياسة الخارجية الأمريكية تميزت خلال الفترة من 1776 حتى 1798 بالتوجه الإنعزالي، ولكنها، ابتداء من 1798 حتى عام 1824، تحولت إلى توجه تدخل، ثم عادت إلى التوجه الإنعزالي حتى عام 1844 وهكذا. وبالرجوع للدراسات المختصة نلاحظ أن تلك السياسة تتسم بالثبات أكثر منها بالتغير. فبالرغم من تعاقب الرؤساء منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية ظلت



ثابتة تقريبا (سليم، 1989، 118). كما أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، تتسم السياسة الخارجية الأمريكية بالثبات والاستمرارية، خاصة في الأهداف والتوجهات. لكن التغير يكون في الآليات ما بين التدخل العسكري، كما حدث في عهد الجمهوريين في إدارتي بوش الأب وبوش الابن، وتبني الآليات الدبلوماسية في عهد الديمقراطيين في إدارتي كلينتون وأوباما. كما أن السياسة الخارجية الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، تسعى دائما للتوازن بين حسابات المصالح الأمريكية، الواقعية، وحسابات القيم والديمقراطية، لكن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها تأمين وصول النفط، ومحاربة الإرهاب، ستفرض على الرئيس الأمريكي القادم استمرار الإنخراط في قضايا المنطقة، وضرورة التعامل معها كما ذكرنا سابقا. لكن نمط السياسة لن يختلف كثيرا عن استراتيجية أوباما، وهي الانخراط والحرب بالوكالة دون التورط العسكري المباشر في تلك الأزمات، وهناك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتجعل هنا استمرارية لتلك السياسة بغض النظر عن الفائز في الانتخابات، وأن التغير يظهر فقط في الآليات، وليس في التوجهات ومن هذه المحددات:

أ. المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

هناك عدة مصالح أمريكية في الشرق الأوسط تشكل ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، وتمثل استمرارية في تلك السياسة، بغض النظر عن كون الإدارة ديمقراطية أو جمهورية وأهمها: (العجمي، 2013: 24)

1. **حماية أمن إسرائيل:** يعد أمن إسرائيل عنصرا ثابتا في أجندة السياسة الأمريكية لا يختلف باختلاف الحكومات المتعاقبة، سواء الديمقراطية أو الجمهورية، والرغبة الأمريكية في الحفاظ على التفوق الإسرائيلي على جميع الدول العربية.

2. **المحافظة على امدادات النفط واستقرار سعره:** تمثل منطقة الخليج أهمية كبيرة للولايات المتحدة، حيث تمد السوق العالمية بالنفط.

3. **مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل:** هناك مصلحة للولايات المتحدة في منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لما في ذلك من تهديد لحليفها إسرائيل. (توفيق، 2007: 61)

4. **الحفاظ على استقرار الدول الصديقة في المنطقة:** طورت الولايات المتحدة علاقة صداقة وثيقة مع عدد من دول المنطقة المعتدلة، ومنها مصر ودول الخليج، والتي تتوافق مع المصالح والأهداف الأمريكية. (العيوطي، 2007: 89)

5. **الحرب على الارهاب:** والذي رسخته الولايات المتحدة بعد احداث 11 سبتمبر. (المرجع نفسه، 2007: 90).

ب. الإطار الجديد الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خلال السنوات الأخيرة، متغيرات جديدة شكلت إطارا حاكما لتلك السياسة في التعامل مع قضايا وأزمات المنطقة. وبدأ هذا الإطار الجديد خلال الفترة الثانية للرئيس



بارك أوباما بعد ثورات الربيع العربي. ويتمثل أبرز المتغيرات الجديدة، التي تشكل إطارا جديدا حاكما للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (الويتز، 1996:90).

1. **سياسة رد الفعل:** اتخذت الإدارة موقف رد الفعل ضمن استراتيجية "دعنا نرى"، حيث بلورت مواقفها وسياساتها بناء على مسار تلك التفاعلات، وهو ما حدث في الثورتين التونسية والمصرية. وسعت الإدارة الأمريكية إلى بلورة استراتيجية تقوم على تحقيق التوازن بين المثالية، أي دعم الديمقراطية، وثورات الربيع العربي، وبين الواقعية.

2. **تصاعد تأثير الرأي العام العربي في عملية صنع السياسة الخارجية:** حيث لم تعد السياسة الخارجية الأمريكية مقتصرة فقط على التحالف مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة بما يحقق مصالحها وأهدافها، خاصة الحرب على الإرهاب، مقابل الدعم الأمريكي لتلك الأنظمة للحفاظ على شرعيتها واستمرارها. ولذلك، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة، وهي تسعى لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، عليها أن تراعي الرأي العام العربي في نمط تحالفاتها أو سياساتها الخارجية تجاه المنطقة

3. **بروز دور الفاعلين الآخرين في المنطقة:** لم تعد الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي في تفاعلات وقضايا الشرق الأوسط، مع تصاعد أدوار قوى دولية أخرى، مثل روسيا، خاصة في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، حيث أصبح الدور الروسي بارزا ومتشابكا في العديد من أزمات المنطقة، خاصة في الأزمة السورية. فبعد التدخل العسكري الروسي في فبراير 2016 إلى جانب النظام السوري، انقلبت موازين القوى لمصلحة النظام في صراعه مع المعارضة المسلحة، والتنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم "داعش".

ثالثا: الدراسات السابقة:

○ دراسة حامد (2008): بعنوان " دور الولايات المتحدة في احداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)، ناقشت هذه الدراسة دور الولايات المتحدة في احداث تحول ديمقراطي في فلسطين خلال ولاية الرئيس "جورج بوش الابن" 2001-2006، وقد قدمت الدراسة تحليلا لطبيعة هذا التحول الديمقراطي في فلسطين ودور الولايات المتحدة فيه وناقشت الدراسة الهدف من دور الولايات المتحدة في التحول الديمقراطي في فلسطين، وهل الهدف منه نشر الديمقراطية فقط ام التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية، وتطرقت الدراسة لموقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، وكيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع الحكومة التي شكلتها حماس بعد فوزها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات الهامة.

○ دراسة أبو الطرابيش (2008): بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس بوش الابن 2001-2006"، ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني



الإسرائيلي من العام 2001 وحتى العام 2006، وقدمت الدراسة سردا تاريخيا للأحداث في هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض التحليلات في ثنايا الدراسة، حيث تناولت الدراسة أحداث 11 ايلول وتأثيرها على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المبادرات الأمريكية كخارطة الطريق ورؤية الرئيس جورج بوش الابن لحل الدولتين، كما ناقشت الدراسة التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني ونتائج ذلك، بالإضافة لموضوع الانسحاب من غزة، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ان الارهاب اصبح محددًا من محددات السياسة الخارجية الاميركية في عهد الرئيس " جورج بوش الابن".

○ دراسة الفارسي (2006): بعنوان " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001-2005"، ناقشت هذه الدراسة سياسية الرئيس " جورج بوش الابن " ، في فترة حاسمه من تاريخ الولايات المتحدة بشكل عام، وليس ولاية الرئيس " جورج بوش الابن "، حيث ان العام 2001 شهد أحداث 11 ايلول (سبتمبر)، التي اثرت على مجمل العلاقات الدولية، وقد قدمت الدراسة إطارا تاريخيا لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى محددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والدعم الأمريكي لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، وربط المقاومة بالإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، كما ناقشت الدراسة الانسحاب من قطاع غزة والموقف الأمريكي منها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات.

○ دراسة عاروري (2007): بعنوان "أمريكا الخصم والحكم". ناقشت الدراسة موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ العام 1967، كما تناولت دور الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط ، وتحديد دورها في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقدمت الدراسة تحليلا عمليا ومدعما بالوثائق للدور غير النزيه للولايات المتحدة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، منذ التفكير بالحوار كعقبة منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمديرد واولسو وواي ريفر وصلا إلى كامب ديفيد 2000، واسباب فشل كامب ديفيد 2000، وتداعيات الفشل على المنطقة، كما بينت الدراسة الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين.

○ دراسة نصر (2005): بعنوان "السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1990-2001": ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، في السنتين الاخيرتين لولاية الرئيس "جور بوش الاب" وولاية الرئيس "بيل كلينتون"، حيث تناولت عدة جوانب هامة من دعم الولايات لإسرائيل، كما قدمت الدراسة تحليلا للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، ومدى نزاهته في المفاوضات الثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل منذ اعلان اوسلو وحتى قمة كامب ديفيد، وتطرقت الدراسة إلى سبب فشل هذه القمة.

○ دراسة الخطيب (2014) بعنوان: " السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993-2001"، ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون"، حيث ركزت الدراسة على عملية



المفاوضات خلال الثماني سنوات، وعالجت بكل تفاصيلها منذ اعلان اوسلو عام 1993، ومن ثم ناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وفقا للمتغيرات الإسرائيلية وصعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في فترة المفاوضات وتنفيذ الاستحقاقات، كما ناقشت الدراسة قمة كامب ديفيد الثانية، ووقفت على أهم الأسباب التي ادت إلى فشل القمة، ومدى نزاهة الراعي الأمريكي في هذه القمة.

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

أ. التعقيب على الدراسات:

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها ناقشت الدور الأمريكي في التدخل في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وما هية هذا التدخل لم يكن لمصلحة الفلسطينيين بأي حال من الأحوال. لكن لم تعط الدراسات موضوع البحث الاساسي حقه في البحث، حيث لم يعمق بالتحليل بشكل كاف، وطغى على الدراسة السرد التاريخي للأحداث دون الوقوف على دلالاتها وأهميتها. ولم يكن تركيز على موضوع الإصلاح الذي طالبت به الولايات المتحدة في السلطة الفلسطينية، وتعتبر دراسة العاروري استشراف رائع التوثيق للخطر الخطيرة التي تظهر من هذه الفوضى الكارثية في غزة المذهل بعمليته وشجاعة ثقافته. كما ناقشت أحد الدراسات السياسية الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون تجاه القضية الفلسطينية والتحليلات التي قدمها الباحث ميزت الدراسة. ولم تركز أخرى الدراسة على الجانب السياسي قد، بل تناولت جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وتجارية وتعاون عسكري، مما جعل من الدراسة صورة متكاملة لكافة الجوانب في العلاقات العربية مع الولايات المتحدة. وناقشت الدراسة ثالثة فشل مؤتمر كامب ديفيد واسبابه. وكان من المهم ان تناقش هذه الدراسة سياسة الاتحاد الاوربي دون المقارنة مع الولايات المتحدة، لان السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي بحاجة إلى دراسة مستقلة لقله الدراسات في هذا المجال.

ب. ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها:

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في إدارتين مختلفتين بحيث تميزت بدراسة الدور والأثر لكل منهما على القضية الفلسطينية، إضافة إلى انها تقارن بين السياسة الخارجية الأمريكية في عهدي الرئيس أوباما وترامب، مما يسهل معرفة أوجه الاختلاف بين السياستين، كما تميزت الدراسة دراسة الوضع الراهن وعدم التوجه للسرد التاريخي، كما قامت الدراسة باستشراف ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.



المبحث الثالث:

الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

فترة إدارتي أوباما وترامب

تعتبر النظرية الواقعية هي الإطار الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية والتي تتنادي بتحقيق المصالح وفق مصاد القوة المتاحة للدولة، ومن هذه النظرية ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات، حيث أن قوة الدولة ومصادر هذه القوة هما المقياس الأول الذي يحدد طريقة تفاعلها مع الأحداث الإقليمية والدولية ويواجه-بطريقة أو بأخرى- مواقفها وأراءها الخارجية، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومصالح ومتغيرات النظام الدولي. (أبو كريم، 2017)

إن حصر مفهوم واضح للسياسة الخارجية الأمريكية وفق النظرية السابقة أمر في غاية الصعوبة فالولايات المتحدة الأمريكية هي قوى عظمى، بمؤشرات قوة ضخمة لأنها صاحبة أكبر إقتصاد على المستوى العالمي حيث تقدر درجة انتاجيته ب 13 ترليون دولار. بالإضافة إلى مقومات القوة العسكرية، السياسية والجغرافية المكافئة للقوة الإقتصادية، كل مصادر القوة تلك تجعل مصالحها القومية مترامية المجال الإستراتيجي، حيث يتسع هذا الأخير ليشمل كل المواقف والمناطق في النظام الدولي الأحادي القطبية الذي يتفرد بقيادته، (أبو كريم، 2017) إن الأهداف الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية وفق وزارة الخارجية الأمريكية هي: "خلق عالم أكثر امانا وديمقراطية ورخاء لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي"، هذا الهدف العام يجعل من صلاحيات الولايات المتحدة التدخل في كل القضايا عالميا والتي من شأنها المساس بأمن الشعب الأمريكي. (أبو كريم، 2017)

أولاً: فترة إدارة باراك أوباما 2009-2016

أ. موقف أوباما من القضية الفلسطينية

اختلفت رؤى ونظرة أوباما ومواقفه من القضية الفلسطينية خلال فترة عمله السياسي قبل وصوله إلى مجلس الشيوخ عام 2005م، فقد أشارت العديد من التقارير إلى أن أوباما بدأ حياته السياسية متعاطفا نوعا ما مع الفلسطينيين، وأنه كان ينادي بسياسة أمريكية أكثر توازنا نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنه كان اقرب إلى طروحات السلام داخل المعسكر الإسرائيلي، فقد انتقد خلال حملته الإنتخابية للكونجرس الأمريكي عام 2000م إدارة الرئيس كلينتون لدعمها غير المشروط للإحتلال الإسرائيلي، مطالبا اياها بتبني مواقف أكثر حيادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطينيين، وانتقاده عام 2004م لجدار الفصل الذي كانت تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، وتصريحاته خلال حملته الإنتخابية كقوله "ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني".

وجلبت هذه التصريحات والمواقف عاصفة من الإنتقادات من قبل منافسته الرئيسية في الإنتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، والمنظمات اليهودية، ذلك دفع إدارة حملة أوباما إلى إعادة النظر في توجهات أوباما



تجاه الإسرائيليين، لما لهم من تأثير واضح وكبير في الحياة السياسية الأمريكية وبخاصة اللوبي الصهيوني الأمريكي، مما دفع حملة أوباما إلى اصدار توضيح من مقصد أوباما قالت فيه: "إن أوباما قصد القول أنه ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني بسبب فشل قيادتهم في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وفي أن يكونوا أكثر جدية في المفاوضات حول السلام والامن في المنطقة". (أبو ارشيد، 2008)

وقد سارع أوباما بعد تأمينه لموقع المرشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في تبديد الشكوك التي أثرت حوله خلال الحملة الانتخابية التمهيدية للحزب الديمقراطي، وخاصة من قبل منافسته هيلاري كلينتون، بأنه شخص لا يمكن الوثوق به كصديق لـ "إسرائيل"، حيث نشرت حملته الانتخابية سجله التصويتي في مجلس الشيوخ لصالح أي قرار يصب بطريقة أو بأخرى في مصلحة "إسرائيل"، وأوضحت أن لغته ومواقفه حيال الصراع العربي الإسرائيلي كانت تتسم بالانحياز التام لـ "إسرائيل" (التقرير الإستراتيجي 8، 2009)، وقد برز هذا التحول في خطاب أوباما ومواقفه بأجلى صوره في خطابه أمام مؤتمر لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية (آيباك) عام 2008م، والذي بالغ فيه أوباما بالتغني بإسرائيل والحلم الذي تمثله، وبلغ الأمر بأوباما في ذات الخطاب إلى حد اعلان تأييده أن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وهو يخالف مواقف الإدارات الأمريكية السابقة. (أبو ارشيد، 2008). كما أن أوباما سلك نهج سلفه بوش في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أعلن في خطابه الذي القاه في تركيا في ابريل 2009م، أن عملية انابوليس وخارطة الطريق تمثلان طريق السلام في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تدعم بحزم إقامة دولتين تتعايشان بسلام وامن، ويجب أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون الخطوات الضرورية لبناء الثقة، وأوضح أن ذلك يمثل الهدف المشترك للفلسطينيين والإسرائيليين وأصحاب النوايا الحسنة في العالم (جريدة الشرق الأوسط، 2009)، وعلى الرغم من ذكر أوباما سعيه لإقامة دولة فلسطينية وتنفيذ الإتفاقيات، إلا أنه لم يشير مطلقا إلى أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ أي إتفاق، فقد تجاهل قضية الإستيطان، وتهويد القدس وجدار الفصل العنصري، وقضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم، ولم يرى أن إسرائيل دولة تقوم باحتلال الاراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من تأكيد على حل الدولتين (دون الاشارة إلى قضية الحدود)، وهو ما يفتح الباب لتفسير إسرائيل لحدود الدولتين. (جريدة الحرية اللبنانية، 2009)، أما على صعيد خطابه في جامعة القاهرة في يونيو 2009م، فقد تعرض أوباما في خطابه عن معاناه اليهود التاريخية لعدة قرون، وحدد هتلر والنازية كأحد مضطهدي اليهود، وتحدث فقط عن معاناة الفلسطينيين دون أن يقول لنا كم عدد ضحايا الفلسطينيين الذي قتلهم إسرائيل، وكم عدد الجرحى والأسرى وكم عدد المشردين وما هي حقوق هؤلاء تجاه الجاني، وهل من العدل ترك الجاني طليقا، بل لم يشير إلى الإسرائيليين كجناه في هذا الصدد، ذلك يمثل ازدواج معايير ممارسة أوباما علنا في خطابه، أما حل الدولتين الذي دعا اليه في خطابه، فهو يحقق تهدئة للأوضاع الفلسطينية ويسحب القضية من المنظور العربي والإسلامي، ويضعف حركات التمرد العربي والإسلامي عموما ويعزلها عن القضية



الفلسطينية، وهذه الدولة أو الدولة الفلسطينية فهمن الواضح أن تركها لما ستؤول إليه المفاوضات، أي دولة وفق المنظور الإسرائيلي مع الإنحياز الأمريكي، وعدم ممارسة ضغط على إسرائيل، أي دولة كانتونات ومعازل للفلسطينيين (مجلة الشرق الأوسط، 2009).

وبعد انتهاء زيارته لمصر، توجه إلى ألمانيا حيث عقد مؤتمر مع المستشار الألمانية ميركل دعا فيه الفلسطينيين والدول العربية إلى خيارات صعبة عبر تقديم تنازلات لإسرائيل، مؤكداً أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أحرز بعض التقدم ولكنه ليس كافياً، وذكر أنه متفهم جداً لتعرض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لضغوط سياسية بشأن طلب واشنطن وقف الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وأكد ثقته في إمكانية تحقيق تقدم جاد في عملية السلام في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أنه على الفلسطينيين أن يحسموا القضايا التي تخصهم وإلا ستجد صعوبة في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط قديماً، وتعطي خطابات أوباما بين انقرة والقاهرة وألمانيا مؤشراً على مدى الدعم الأمريكي لإسرائيل، فقد حمل الجزء الأكبر من فشل المفاوضات مسبقاً للفلسطينيين، الذين أوقفوا المفاوضات بسبب قضية الإستيطان في الضفة، وإدعى أن المشكلة ليست في الإستيطان وإنما في استمرار الإستيطان وبذلك فإن الرئيس الأمريكي صاحب استراتيجية التغيير في السياسة الخارجية لم يخرج عن سلفه في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، بل وصل به الأمر إلى التغني وإعطائهم ما لم يعطه أي رئيس أمريكي سبقه كقولته القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ولم يعط أي تصور أو مقترح أو خطة لحل الصراع بل ترك الأمر للمفاوضات وهو ما يعني تحقيق الأهداف الإسرائيلية بالدرجة الأولى، من خلال استمرار المفاوضات والإستيطان دون الوصول إلى حل حقيقي، وبهدف تغيير الواقع على الأرض.

ب. موقف الإدارة الأمريكية تجاه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في عهد أوباما 2009-2016

بدأت التحركات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال سعي ميتشل للتقريب بين وجهات نظر الطرفين، فأجرى 31 اجتماعاً بين 20 يناير إلى 20 نوفمبر 2009م، لم ينجم عنها أي اتفاق بسبب سياسة التعتن الإسرائيلية وإصرار نتنياهو على الإستمرار في الإستيطان، في ظل تمسك الفلسطينيين بالنقطة التي توقفت عندها غياب المفاوضات في ديسمبر 2008م والمعروفة بإسم تفاهات رابيس، إلى جانب غياب ضغط حقيقي وفعلي من الإدارة الأمريكية على نتنياهو، إبان ذلك، انعقدت أول قمة فلسطينية أمريكية في عهد أوباما في 28 مايو 2009م بالبيت الأبيض، حيث طالب أوباما أبو مازن بالعمل على إستعادة المصداقية لعملية السلام، من خلال إستمرار الجانب الفلسطيني في تنفيذ كافة التزاماته والعمل على وقف التحريض مع الحفاظ على أمن إسرائيل، وإستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008م، وعلى الدول العربية أن تقوم بخطوات تجاه إسرائيل لتعزيز الثقة، وأبلغ أوباما الرئيس أبو مازن بأن الولايات المتحدة لن تطرح أي موقف في المرحلة الحالية، كيف سوف تتطور المفاوضات، وطلب كذلك من الرئيس أبو مازن وجوب إستمرار بناء مؤسسات الدولة



الفلسطينية، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون، واعتبر أن انشاء دولة فلسطينية مصلحة أمريكية عليا. (عريقات، 2011)

وبناء على هذه القمة فإن تصورات الرئيس الأمريكي باراك أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بنيت على ثلاثة ركائز أساسية، هي: الالتزام بأمن إسرائيل، وتنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، وإقامة علاقات دولية عربية إسرائيلية والمساعدة في تطبيع العلاقات بينهما، وشكلت هذه الركائز المنطلقات الحاكمة لسياسة أوباما تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، التي لم يخرج فيها عن الموقف الأمريكي الثابت حيال إسرائيل، والذي أكدته سابقا في خطابه أمام منظمة آيباك. (المصري، 2013:153)

وقد فشل الرئيس أوباما خلال ولايته الأولى 2009-2013م، من تحقيق خطوات على طريق التسوية والحل، ومغادرة مبعوثه جورج ميتشل خائبا، بسبب سياسات تل أبيب العدوانية التوسعية الإحتلالية، والتي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأولى عن رعاية الإحتلال الإسرائيلي ودعمه، وحمايته من العقوبات كما جرى لجنوب إفريقيا، وكما يقول الصحافي الإسرائيلي التقدمي جدعون ليفي المعادي للإحتلال وللتوسع وللإستيطان، في مقالته في هارتسفي 26 فبراير 2014م تعليقا على فشل المفاوضات في ولاية أوباما الأولى " (إذا أراد جون النجاح في جهوده، عليه اقناع رئيسه أولا بضرورة التوصل إلى تسوية عادلة، مما يتطلب من الرئيس الأمريكي أن يسلك سلوكا مختلفا، وهو أن يفرض على إسرائيل إنهاء الإحتلال، يكفيه تملقا لحكومة نتتياهو، وأن يضع أمامها أحد الخيارين إما إستمرار الإحتلال، وإما إستمرار المساعدة الأمريكية لها، ويخلص إلى أن الإحتلال داء تاريخي ما كان يوجد أو يستمر دون دعم الولايات المتحدة". (ليفي، 2014)

حتى بعد نجاح الرئيس الأمريكي ووصله إلى سدة الحكم في ولايته الثانية، وضعف الضغوط الإسرائيلية عليه في إنتخابات الرئاسة، فقد أرسل جون كيري وزير الخارجية الأمريكي للعمل على تمديد المفاوضات حتى نهاية عام 2014م، على أساس تعديل المتعلق بالقدس والذي ينص على إقامة عاصمة على جزء من القدس الشرقية وليس في كل القدس الشرقية.

مما شكل تراجعا في الموقف الأمريكي حتى عن سياسات الإدارات السابقة بالرغم من إنحيازها لإسرائيل، وإتضح أن حرص الولايات المتحدة على إستمرار المفاوضات هو للحيلولة دون قيام إنتفاضة فلسطينية أو إندلاع ثورة فلسطينية إسرائيلية، مما جعل أوباما في الواقع أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصا من الرؤساء السابقين. (بشارة، 2013:53)

إذا نستخلص أن سياسية ومواقف الرئيس الأمريكي السابق براك أوباما تميزت بمحاولة تحقيق توازن بين إسرائيل وبين عملية إستئناف مسار عملية السلام والذي كان ذلك جليا في خطابه عند تولية الرئاسة.



إلى أنه بعد ذلك وخلال فتره إدارته تباينت مواقفه وأفعاله التي أدت إلى انتقاده من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومن أبرزه هذه المواقف: دعم أوباما بشكل صريح لحل الدولتين وأكد على أنه السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أن تكون هناك دولة إسرائيلية آمنة بجانبها دولة فلسطينية مع وقف بناء المستوطنات التي تعيق عملية السلام، ولكن لم يضع رادع لبناء هذه المستوطنات وإستمرت إسرائيل في بنائها وتوسيعها للعددين من المستوطنات في عهده الذي أدى إلى فشل محاولات كيري إعادة إطلاق مفاوضات السلام بسبب عدم وضع حل نهائي للقضايا المصيرية المتمثلة بالمستوطنات والحدود والقدس. ولكنها عبرت عن عدم شرعية المستوطنات في عدم إستخدامها لحق النقض الفيتو ضد قرار مجلس الأمن 2334 الذي يدين بناء مستوطنات في الضفة الغربية، الموقف الذي أثار غضب إسرائيل حينها لإعتبارها خطوه غير متوقعة من واشنطن. وإستكملت إدارته تقديم المساعدات والدعم المالي للسلطة الفلسطينية أيضا، ودعوتها لإيقاف وقف إطلاق النار عند العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة، وتقديمها الدعم العسكري لإسرائيل بذات الوقت وهذا التباين الواضح في إداره أوباما، إضافة لغياب اجراءات فعالة للضغط على إسرائيل أو تحقيق ملموس في عملية السلام. إذا تلخصت مواقف أوباما حول دعم السلام وحل الدولتين دون ممارسه ضغط فعلي على إسرائيل لذلك، مع استمرار دعمها العسكري للأخيرة.

ثانيا: فترة إدارة دونالد ترامب 2017-2018

مع تولي المرشح الجمهوري ترامب لمنصب الرئيس الأمريكي في مطلع سنة 2017، يكون الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة قد مضى عليه نصف قرن، تولى خلاله عشرة رؤساء أمريكيون السلطة، منهم أربعة رؤساء ديمقراطيون وستة رؤساء جمهوريون، وحكم الجمهوريون 28 سنة بينما حكم الديمقراطيون 26 سنة، أي أن الحكم كان مناصفة بين الطرفين من الناحية الزمنية منذ جونسون وانتهاء بترامب.

أ. مواقف دونالد ترامب من القضية الفلسطينية

عندما نتحدث عن مواقف الرئيس الأمريكي ترامب بخصوص القضية الفلسطينية لا يمكن تجاهل مواقفه من (إسرائيل)، المتسبب الأول في ضياع الحق الفلسطيني ومشاكل اللجوء إلى جانب المعاناة اليومية والمواجهات العسكرية وسياسات الحصار، ومن ثم نجد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) قد رحب بشدة بوصول ترامب إلى البيت الأبيض، خاصة بعد فترة من الجفاء والتصادم المستمر، والتضييق من إدارة أوباما، ومناهضة سياسة الإستيطان في كثير من المناسبات، وتراخيها الممنهج أمام تزايد النفوذ الفلسطيني في المنظمات الدولية، وقدرتها على إستقطاب الإستعطف العالمي (العرعر، 2016). وقد بدأ ترامب منذ اللحظة الأولى من ظهوره كمرشح رئاسي عن الحزب الجمهوري الأمريكي، شخصا غير إعتيادي ومختلف من حيث أراءه السياسية والإقتصادية ورؤياه لمشاكل المناطق وإنما يحتاج لوقت حتى يفهمه العالم على حقيقته ونواياه وسياساته يكتنفها الكثير من الغموض في العديد من الملفات والقضايا وإنما يحتاج لوقت حتى يفهمه العالم على حقيقته ونواياه وسياساته



الخارجية والداخلية تجاه شعوب ومناطق ومشاكل العالم المختلف. جاء ترامب من خارج النظام، ولأن رؤيته غير واضحة تماماً، ولا يمكن الحكم عليها من خلال ما صرح به ومساعدوه أثناء الحملة الانتخابية، عدا عن كونه شخصاً عنصرياً ومتقلباً، ولا يمثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي استثناءات. لقد سبق لترامب أن عبر عن الموقف ونقيضه مرات عدة أثناء حملته الانتخابية، فقد اعتبر نفسه الشخص الأكثر تأهيلاً لتحقيق "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنه سيكون "محايداً" بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ففي ديسمبر 2015 تحدث ترامب إلى وكالة أنباء (اسوشيتد) مدعياً أنه سيكون محايداً في الصراع بين الطرفين، وأشار إلى أن شعوره بعدم تقديم إسرائيل لتنازلات لن يؤدي لسلام في المنطقة في المقابل أشار أن إسرائيل لا تريد سلام (Associated، 2015). فلأول مره يجرؤ مرشح أمريكي رئاسي جمهوري أو ديمقراطي على تحدي ما يسمى بالحكمة التقليدية في الانتخابات الرئاسية، وأن يكون محايداً في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهنا يمكن للمرء أن يجد فسحة من الأمل لتغيير حقيقي في السياسات الأمريكية في عهد ترامب. لكنه غير آرائه بعد ذلك، لتبني الأجندة اليمينية الإسرائيلية بالكامل، منذ مارس 2016، وذلك عندما ألقى خطاباً أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية "آيباك" في واشنطن، أعلن فيه أنه "في اليوم الذي سأصبح فيه رئيساً، فإن معاملة إسرائيل كمواطن من الدرجة الثانية ستنتهي". كما تعهد بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، القدس (جريدة عمان، 2017).

كما كشف عن تخليه الصريح عن خيار حل الدولتين، والخيار الذي تبناه ثلاثة من أسلافه والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بكونه السبيل الوحيد لأنها النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحدث ترامب من جديد في مايو 2016 لصحيفة "ديلي ميل" بالقول: "قد يكون الحياد أمراً غير ممكن، وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية"، (daliymail، 2016) وكان ترامب في ديسمبر 2016 وجه انتقادات حادة لإدارة سلفه باراك أوباما بسبب عدم استخدامها حق النفض (الفيتو) لوقف تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي الذي يدين الإستييطان الإسرائيلي. وهو أول آرائه لإسرائيل بشأن المستوطنات منذ عام 1979، وجاء فيه أن المستوطنات ليس لها "شعبية قانونية" وإنها تشكل انتهاكاً فاضحاً بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين. بتأييد 14 من الدول الأعضاء وإمتناع الولايات المتحدة عن التصويت للمرة الأولى منذ 1979. وهنا فإن الإشكالية أوسع وأخطر فالسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية ترفض سياسات الإستييطان الإسرائيلي، وحتى لو لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على إسرائيل لوقف هذه السياسة. والأخطر من تصريحات ترامب هم أركان حملته الانتخابية والمرشحون لتولي المناصب الرئيسية في إدارته، فالكثير منهم من غلاة المؤيدين لإسرائيل وللاتجاهات اليمينية المتطرفة. أبرزهم نيوت غينغريت صاحب مقولة "إن الشعب الفلسطيني شعب مختل"، ورودلف ولياني وجون بولتون، المعروفان بتأييدهم الأعمى لإسرائيل، اضافهم إلى نائبه مايك بنس الذي ينافس غلاة الإسرائيليين



في تطرفهم قد يكون ترامب لجهة وإفتقاده الخبرة السياسية ضحية الفريق المحيط به. (المصري، 2016: 11) ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية أن تقريراً سرياً أعده مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أن ترامب لا يرى في الشرق الأوسط (إستثماراً معقولاً) ومن المرجح أن يتطلع لتقليص تدخله في المنطقة ولن تقف التسوية السياسية على رأس أولويات الإدارة الأمريكية القادمة.

وأكد التقرير الذي صاغه (يحيى بروت وليرون بينفل) بأن تصريحات ترامب تشير إلى رغبته بالتركيز على المعضلات الداخلية، كما تشير إلى تطلعه للتركيز على المكانة الدولية للولايات المتحدة.

في حين اعتبرت أوساط سياسية وإعلامية تصريح الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب بأنه عازم على تحقيق إتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، "مفاجأة من العيار الثقيل"، تشوش على إحتفالات اليمين الإسرائيلي التي رأت في فوزه بالرئاسة الأمريكية "نهاية فكرة الدولة الفلسطينية"، معتمدة على تصريحاته في المرحلة الإنتخابية بأنه لن يضغط على إسرائيل لاستئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين. وطالب رئيس الحكومة نتنياهو ووزراءه ونواب الكنيست بالانتظار حتى تتسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهماتها "لنبور معا السياسة عبر القنوات المتبعة والهادئة، وليس من خلال مقابلات إعلامية (نجيب، 2024).

ومن جهة أخرى أثارت تصريحات ترامب خلال الإنتخابات التحضيرية للترشيحات الحزبية، والتي أشار فيها بأنه سيتخذ موقفاً "محياداً" في "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، هواجس إسرائيلية، وهو الموقف الذي رفضته كلينتون أمام الأيباك قائلاً: لا يمكن أن نكون محايدين، فنحن نرى أنفسنا في الموضوع الإسرائيلي"، وقد فسرت إفتتاحية لوس انجلوس تايمز الأمريكية موقف "الحياد" من طرف ترامب بأنه "للتشجيع عن الإنخراط ثانية في التفاوض مع إسرائيل". وأنه يطالب بأن تكون المفاوضات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي هي الأساس في تحديد شكل التسوية، أي أنه لا يريد دوراً محدداً للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هذا الجانب تحديداً، وذلك يعني أن موضوعات القدس واللجئين والحدود متروكة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أي لميزان القوى الثنائي، وهو ما يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط المتوفرة على الطرف الفلسطيني لتحصيل أكبر قدر من المكاسب ويرى ترامب أن الدور الأمريكي يجب أن يقتصر في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على دور: "الميسر للتفاوض"، وقد إنتقد في هذا السياق ضعف وعدم كفاءة الأمم المتحدة، "رافضاً فكرة فرض حل في القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة"، قائلاً "أن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف، وأنه سيستخدم الفيتو ضد أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي"، وهو موقف لا يختلف مع موقف المرشحة السابقة كلينتون، فهي قد أكدت أمام الأيباك على ضمان تفوق "إسرائيل" النوعي عسكرياً، وبتزويدها بالصواريخ والتكنولوجيا للقضاء على الأنفاق وتهريب السلاح، ومنع الهجمات "الإرهابية"، وترفض أي حل تفرضه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي وهي ترى أن نزعه "معاداة السامية" تنتمي في أوروبا،



وتقول أنها كتبت رسالة لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في سنة 2015 أكدت فيها على معارضتها التامة لحركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات. أما فيما يتعلق بمواقفه من "المقاومة الفلسطينية"، يعتبر ترامب أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، وقد اتهم كلا من حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيين على "العنف وكراهية اليهود" ناهيك عن إشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية، كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أن نزعة الإسرائيليين للسلام هي الواضحة. (تقرير إستراتيجي 90، 2016). ورأى الأستاذ سعيد عريقات المختص بالشؤون الأمريكية أن موقف ترامب الذي يؤكد فيه حيادتيه في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رغم تشديده على أن إسرائيل تبقى الحليف الأول لبلاده، فتح موضوع النقاش في الولايات المتحدة بشأن مدى إنحياز أمريكا لإسرائيل.

يرى الدكتور ابراهيم ابراش أن على الرغم من الموقف السلبي لترامب من القضية الفلسطينية خلال حملته الإنتخابية، حيث كان أكثر صراحة وكان أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين وأكثر تأييداً لإسرائيل، ولكن لا نعتقد أن في ذلك فرق كبير بينه وبين أوباما، ففي عهد أوباما حاولت الإدارة الأمريكية أن تبدو موضوعية بل حاول أوباما، أن يبدو متعاطفاً مع الفلسطينيين والمسلمين ولكنه عملياً مارس عكس ذلك، إذا وجب على الفلسطينيين والعرب أن يتوقفوا على المراهنة على كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وأن يحاولوا البحث عن مصالحهم القومية من خلال علاقات متوازنة مع كل الدول الكبرى، وعلى الفلسطينيين الإستعداد لمزيد من العدوانية الإسرائيلية وتوسيع النشاط الإستيطاني مع موقف أمريكي أقل تعاطفاً مع الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة. (أبراش، 2016)

ب. موقف الإدارة الأمريكية تجاه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في عهد دونالد ترامب

من خلال تحليلنا لمواقف ترامب أثناء الحملة الإنتخابية، وجدنا أنها تغيرت من الحديث الأولي عن حق الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم، والوقوف على الحياد، إلى إنقلاب شامل وصل إلى التعهد بنقل السفارة إلى القدس، والدعم المطلق لإسرائيل. ولم يختلف كثيراً بعد فوزه وتوليه منصب الرئاسة. فقد تجاهل ترامب القضية الفلسطينية في خطابه الرئاسي الأول، ما أعطى انطباعاً أولياً على أن الرجل حسم أمره لجهة منح إسرائيل كبرى صفقاته عبر تحقيق ما تريد من الإستيطان وتحويل القدس عاصمة للدولة اليهودية ومنح الفلسطينيين بعض الفتات وتحميلهم المسؤولية عن فشل التسوية. لم يطل التجاهل، فسرعان ما أثارت مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة والبيت الأبيض بعد تولي دونالد ترامب بما يخص القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية والمفاوضات جدلاً واسعاً من بين حزمة القرارات التي إتخذها ترامب خلال الشهر الأول من تسلمه للرئاسة، وكان من أهمها قضيتان:

الأولى: تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب خلال رسالة نشرتها صحيفة "إسرائيل هايوم" العبرية العمل لتحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، معتبراً أن "إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق



الأوسط" موضحاً أن أي اتفاق سلام "يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين ولا يفرض عليهما من قبل الآخرين" (أبو زيد، 2019). وهذا يتطابق مع موقف اليمين الإسرائيلي الذي يهدف إلى الاستفراد بالفلسطينيين وإخضاع التفاوض معهم لميزان القوى الثنائي.

الثانية: وهي تأكيد البيت الأبيض أن واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين كأساس لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما، بل ستدعم أي اتفاق توصل إليه الطرفان أياً كان هذا الاتفاق (المصري، 2017)، وبهذا سجل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إبتزازاً جديداً للسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط بعدما أكد أن حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأنه منفتح على خيارات بديلة إذا ما كانت تؤدي إلى السلام. وكان جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين قد دافع عن حل الدولتين، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين. إن حل الدولتين الذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ما يقارب ربع قرن، يعني إقامة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل تعيشان بأمن وسلام، وتخلي ترامب عن هذا النهج لا يعني نفس إقامة دولة فلسطينية فحسب بل يعني أيضاً نفس اتفاقيات أوسلو وسنوات من المفاوضات الماراتونية للتوصل لحل بين الطرفين فاتفاقية أوسلو للسلام المعقودة في العام 1993 بين الإسرائيليين والفلسطينيين نصت على أن تعترف دولة الإحتلال بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتعترف الأخيرة بدولة إسرائيل على جميع الأرض الفلسطينية باستثناء الضفة الغربية وغزة. حول هذه النقطة يثار العديد من التساؤلات، فالدولة الواحدة الذي ذكرتها أمريكا لأول مرة على لسان ترامب لم يوضحها ترامب، فهل يعني إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين داخل دولة يهودية واحدة؟ أم يعني دولة علمانية بأن يشارك الفلسطينيون في إدارة الدولة اليهودية؟ علماً أن مشروع حل الدولتين هو مشروع أمريكا نفسها الذي عرضته منذ عام 1959 على عهد الرئيس ايزنهاور وجعلت ما يسمى بالمجتمع الدولي أن يقبله وضربت حل الدولة الواحدة الذي عرضته بريطانيا. ومهما يكن من أمر، فإن الذي يظهر من تدبر هذه التصريحات وقراءتها هو أن أمريكا لم تتخلى عن مشروعها وهو حل الدولتين، حيث قالت سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي: أولاً وقبل كل شيء، حل الدولتين هو ما نؤيده. أي شخص يقول أن الولايات المتحدة لا تؤيد حل الدولتين فيسكون هذا خطأ... نريد تأكيد حل الدولتين لكننا نفكر خارج الصندوق أيضاً. وهو أمر مطلوب لجذب هذين الجانبين إلى الطاولة وهو ما نحتاجه لكي نجعلهما يتفقان" وهو ما يؤكد أن ترامب لم يتخل عن حل الدولتين وهو سياسة الدولة الأمريكية الذي تبنته كافة الإدارات منذ ذلك التاريخ الذي أشرنا إليه، وإنما أراد أن يجرب أسلوباً آخر في الضغط، حيث أكدت سفيرته في الأمم المتحدة تأكيد بلادها على حل الدولتين ليبدو جاذباً أكثر لليهود. فقد ذكرت السفارة أنهم يفكرون خارج الصندوق أي أنها شبهت العملية بالصندوق وكانت بلادها تحشر الطرفين داخل الصندوق لتطبيق الحل، والان تريد أن تقوم بأساليب أخرى وتضيف



أو تنقص أشياء أخرى فيما يتعلق بالحل ليصبح جاذبا للمتفاوضين وخاصة اليهود واختلاف الأساليب وارد. (تقرير إستراتيجي 8، 2009).

إذا توضح الدراسة من خلال التحليل السابق بأن السياسة الأمريكية ستبقى على حالها، وهذه النتيجة تقوم على تأكيد الإنحياز الأمريكي المعلن، وهو ما يتضح في تصريحات ترامب المختلفة، حيث أكد ترامب في عدد من المناسبات بموضوع الإستيطان لصحيفة ديلي ميل في آذار/ مارس 2016 أنه "قد يكون الحياد أمراً غير ممكن، وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية" (جريدة الحياة اللندنية، 2016)، وهذا التصريح من ترامب أمر يتناقض مع السياسة الأمريكية المعلنة ومع رأي المستشار القانوني للحكومة الأمريكية منذ ظهور مشكلة المستوطنات، ففي السابق كانت الولايات المتحدة تعلن رفضها لسياسة الإستيطان، لكنها لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على "إسرائيل" لوقف هذه السياسة، وهنا نجد أن ترامب قد إنتقل خطوة أكثر استرضاء لـ "إسرائيل". اضافته إلى أن ترامب في سنة 2013 كان من المؤيدين لترشيح بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يعني أن موقفه سيكون إستمراراً للإدارات السابقة. ولا ننسى أن الكونجرس الأمريكي والذي يسيطر الجمهوريون على جناحيه له دور كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا تشير مواقف هذا الحزب لأي تغير تجاه الموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما يجعل قدرة الرئيس على إحداث تغير إستراتيجي أقل إمكانية حتى لو إفترضنا أن لديه رغبة في ذلك.

إذا نلخص سياسة إدارة ترامب والتي ظهرت بشكل جلي في خطابه عند تولية الرئاسة بتحولات كبيرة حيث ركز على دعم إسرائيل الكامل وذلك من خلال:

الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والذي أعلن عنه لاحقاً في ديسمبر 2017 ، والذي شكل تحول جذري في السياسية التقليدية الأمريكية خاصة عندما أعلن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في مايو 2018 وهذا أكد انحيازه الواضح لإسرائيل والذي عبر عنه في خطابه عند تولية الرئاسة ، وأيضاً طرحه لصفة القرن في العام 2020 الذي أكد فيه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما في ذلك غور الأردن، وإقتراح دولة فلسطينية مشروطة مع عاصمة لها في ضواحي القدس الشرقية على أن تكون دولة منزوعة السلاح، إضافة إلى ذلك قراره بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن في العام 2018 كوسيلة للضغط على الفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات وفق شروط إدارته، ووقف المساعدات المالية للفلسطينيين وتجميد الخدمات المقدمة للسلطة الفلسطينية ، وتعزيز إدارة ترامب لإتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية المتمثلة في إتفاقيات أبراهام .

نخلص بتأكيد أن سياسيات دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية منحازة بشكل كبير لإسرائيل الذي بدروا أدى إلى تراجع في مسار مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية.



الخاتمة:

لقد عملت الولايات المتحدة بشكل كبير على مواصلة تحقيق الخلل في موازين القوى لصالح إسرائيل وهو ما يعني أن نتائج المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين محسومة سلفاً لمصلحة الأقوى، الأمر الذي يعني أن أي تسوية ستكون إسرائيل هي الراجح الأكبر منها، مع توجيه الضغط على الفلسطينيين للقبول بما تملّيه السياسات الإسرائيلية مقابل عزوف الولايات المتحدة عن الضغط على "إسرائيل".

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية لم تتغير حتى وإن تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسي، لكن يبقى الهدف هو المصالح الحيوية للولايات المتحدة المتمثلة بإحكام السيطرة على المنطقة العربية لضمان إحكام السيطرة على مصادر النفط وضمان أمن "إسرائيل" ورسم خريطة المنطقة بما يضمن تحقيق الأهداف، والولايات المتحدة لا تخفي ذلك في تصريحاتها الرسمية، فما بين تهميش وضرب الأنظمة غير المتجاوبة مع السياسة الأمريكية، وتقديم الدعم المعنوي لدول الخليج العربي، والتبني الكامل لإسرائيل في مواجهة الحقوق العربية والفلسطينية على وجه الخصوص، تبقى الولايات المتحدة غير متنازلة عن تحقيق أهدافها في هذه المنطقة حتى وإن اضطرت لخوض حرب جديدة أو تقديم العون والمساندة لحليفها "إسرائيل" لشن هذه الحرب.

إن الإدارات الأمريكية مهما تبدلت لا تختلف في سياساتها عن بعضها البعض سواء الجمهورية أو الديمقراطية بانحيازها لإسرائيل، وقد جاء موقف إدارة باراك أوباما سابقاً ودونالد ترامب حالياً عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب توليهم الحكم.

ساهم في ذلك سياسة صنع القرار في المؤسسات الأمريكية، وتأثيرات جماعات الضغط واللوبي الصهيوني صاحب الأثر البارز على المؤسسات الرسمية الأمريكية صانعة القرار، مما أوجد هامشاً محدوداً من المناورة السياسية للرئيس أوباما في هذه المؤسسات والمراكز، وعليه فلا فائدة من التعويل على الموقف الأمريكي في عملية السلام، أو على نزاهة الوسيط الأمريكي الذي يسعى إلى إدارة الصراع بما يحقق أهداف إسرائيل من تغيير الواقع على الأرض،

وتؤكد الدراسة بأن "صفقة القرن" عبارة عن مبادرة أمريكية لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. فيما يرى خبراء في السياسة الأمريكية الخارجية، ومخضرمون سابقون في السلك السياسي والدبلوماسي الأمريكي، أن الحل التاريخي المسمى "صفقة القرن" التي يؤمن بها الرئيس دونالد ترامب تخفي وراءها جهلاً واضحاً بتعقيدات القضية الفلسطينية، وتسطيحاً لصراع تاريخي إمتد لقرن من الزمان، ومنذ وعد بلفور المشؤوم عام 1917 وقيام كيان إسرائيلي إحتلالي صهيوني على أرض فلسطين، كما أنه تبسيط إلى حد السذاجة لمكانة وعلاقة القضية الفلسطينية ببعدها الديني والتاريخي، ليس بالنسبة إلى أهلها المرابطين فحسب، وإنما مع العمق العربي والإسلامي وقلوب مئات الملايين حول العالم.



نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الآتي:

1. تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بطابع خاص، من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.
2. لم تسع الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل عادل أو قرارات الشرعية الدولية، لكنها سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها.
3. ان السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لن تتغير في المضمون ولكن هناك إختلاف بالشكل أو المنهج أو الأسلوب، إلا أن تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وضحت مدى التناقض والضبابية التي تكتنف الموقف الأمريكي، فهي خلافا للإدارات السابقة لم تقر بموقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي وهو "حل الدولتين"، ولم تعطي تفصيلا حول أي مبادرة لعملية السلام.
4. طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة وفقا للرؤية الإسرائيلية وهي "دولة فلسطينية دون حسم القضايا النهائية" أي إستمرارية الصراع وليس الوصول لصفقة قرن تنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كما يشاع إعلاميا.
5. إن أي تسوية سياسية تتطلب موافقه الأطراف، ولعل الفلسطينيين قدموا التنازلات بقبولهم بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، ولا أعتقد أن القيادة السياسية والفصائل الفلسطينية تقبل بأقل من ذلك وكذلك التسوية السياسية الشاملة تتطلب موافقة عدة أطراف، إن نقاط الاختلاف بين الدول العربية بشكل عام، والفلسطينيون بشكل خاص أكثر من نقاط الالتقاء لعقد تسوية سياسية وفقا للمواقف السياسية المعلنة من كلى الأطراف.

التوصيات:

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. عدم المراهنة على الإدارة الأمريكية في إحداث أي تغييرات إيجابية لصالح الفلسطينيين أو في الضغط على "إسرائيل".
2. التأكيد على تقوية الصف الداخلي الفلسطيني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني حماية للحق الفلسطيني في مواجهة الضغوط المحتملة.
3. تنشيط العمل السياسي والإعلامي لدعم القضية الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً، وإيجاد بيئة إيجابية أوسع مناصرة للحقوق والثوابت الفلسطينية.



4. التواصل مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما البرلمان الأوروبي، لإصدار بيان يدعو فيه للامتناع عن نقل السفارات إلى القدس كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية لما في ذلك من مخاطر على أمن منطقة البحر المتوسط، بشكل خاص والعالم بشكل عام.
5. حث المنظمات الدولية على أخذ ردها الفعلي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بهدف التأثير على صانع القرار الأمريكي
6. تكثيف الفعاليات الشعبية لا سيما في الدول العربية وفلسطين التي تساهم في ايجاد جواً ضاغطاً لإعادة النظر في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.



قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو ارشيد، أسامة، (30 نوفمبر، 2008). كيف ستتعامل إدارة أوباما مع ملف السلام؟، شبكة الجزيرة نت، تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/opinions>
- أبراش، د.إبراهيم. (2016). رئيس جديد وإستراتيجية ثابتة-ترامب من صناعة الدولة العميقة-. سما الإخبارية. تم الاسترداد من <https://samanews.ps/ar/post/286176>
- أبو الطرابيش، أيمن. (2008). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
- أبو زيد، علاء الدين، (2019)، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس.
- الخطيب، حسن، (2014)، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1993-2001، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.
- العجمي، أميرة. (2013). مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج دبليو بوش، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- العرعير، سمر، (2016)، فوز ترامب وتأثيره على القضية الفلسطينية، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، تم الاسترداد من <https://alray.ps/ar/post/157469>
- العيوطي، إيمان، (2007)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح في الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عين شمس، مصر.
- الفارسي، ياسين، (2006)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- القرم، آمنه، (2007)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
- أبو كريم، منصور، (31 يناير، 2017)، التوجهات السياسية للإدارة الأمريكية حول الشرق الأوسط، ورشة عمل بعنوان ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين.
- أبو كريم، منصور، (2017)، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب مركز رؤية للدراسات والابحاث، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الدولي، 73-75.
- اللمع، هيثم، (2005)، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية: عربي - فرنسي - إنكليزي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان.
- الويتز، لاري، (1996)، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، 1، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، القاهرة.
- المصري، خالد، (2013)، محاضرات في السياسة الخارجية، الأكاديمية الدولية السورية، دمشق.
- المصري، هاني، (2016)، زلزال ترامب والقضية الفلسطينية، وكالة سما الإخبارية، تم الاسترداد من <https://www.maannnews.net/articles/876740>



- برنامج من واشنطن، (3 أيار، 2016)، كيف ستكون السياسة الخارجية الأمريكية بعد أوباما؟، قناة الجزيرة الفضائية، تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/videos/2016/5/3>
- بشارة، مروان، (2013)، أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في العالم العربي، سياسات عربية، 1، 45-57.
- توفيق، إنجي، (2007)، الإستباق في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: المبدأ والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- مجلة الحرية اللبنانية، (2009)، خطاب أوباما مثقل بالألغام، مجلة الحرية اللبنانية، انقرة.
- جريدة الحياة اللندنية، (2016)، تقرير إخباري: إسرائيل تعتبر تصريح ترامب عن السلام "مفاجأة ثقيلة" وتغيير في الإتجاه، تم الاسترداد من <https://samanews.ps/ar/post/286444>
- جريدة الشرق الأوسط، (7 أبريل، 2009)، أوباما: علاقة مع العالم الإسلامي لا يمكن أن تكون مستندة على معاداة القاعدة، لندن.
- جريدة عمان، (2017)، رؤية واشنطن الجديدة نحو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يشوبها الغموض والمفارقات، تم الاسترداد من <https://www.omandaily.om>
- حامد، قصي، (2008)، دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- راضي، محمد، (2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- شبكة الجزيرة، (2017)، خبر صحفي: واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين بالشرق الأوسط، تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/news/2017/2/15>
- سليم، محمد، (1989)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عاروري، نصير، (2007)، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في 'عملية السلام' ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عريقات، صائب، (2011)، الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس، تقرير خاص، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين.
- عذاب، صبيح، (2010)، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها في الصراع العربي الصهيوني، المجلة السياسية والدولية، 2010-2011، 234-215.
- ليفي، جدعون، (2014)، يا كيري بدل القرص، جريدة هآرتس، تم الاسترداد من <https://samanews.ps/ar/post/190824>
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2009)، تقرير إستراتيجي "8": مستقبل التسوية السياسية بين "إسرائيل" والرئاسة الفلسطينية في ظل الإدارة الأمريكية لأوباما، بيروت، لبنان.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2016)، تقرير إستراتيجي "90": مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، بيروت، لبنان.
- نجيب، عمر، (2024)، دونالد ترامب أو عصر سياسي جديد، صحيفة رأي اليوم، تم الاسترداد من <https://www.raialyoum.com>
- نصر، إياد، (2005)، السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1990 - 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.



وكالة 24 news، (2016)، خبر صحفي: فوز ترامب يشجع نتنياهو ويؤثر سلباً على تطلعات الفلسطينيين، تم الاسترداد من <https://24n.us/arab/17909.html>
وكالة 24 news، (2016)، خبر صحفي: ترامب يتعهد العمل من أجل السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، تم الاسترداد من <https://www.i24news.tv>

✓ المراجع الإنجليزية:

- Associated, press. Trump in television interview.with.the. associated press, 3december2015.avalable on the
- daliymail, trump in a television interview with the daliymai press,3may2016, available on the Netanyahu-moing-forard-palestnians-fired-thousands-missiles-jewish-state, html
- <https://obamawhitehouse.archives.gov/espanol/presidente-obama>.